وانما أود أن أشير الى بعض الامثلة الصارخة التي تثبت ان الضرورة العسكرية او الامنية تتحكم بأي عامل آخر في السياسة الاسرائيلية سواء بالنسبة للاراضي المحتلة بعد عام ١٩٤٨ أو بعد عام ١٩٦٧ . وان قضية الاستيطان اليهودي في مشارف رفح هي من أهم الامثلة التي توضح هذه السياسة . ففي عام ١٩٧٢ جرى تشريد آلاف البدو العرب من المنطقة الواقعة بين قطاع غزة والعريش ، وأقيمت عدة سياجات أمنية أولها سياج الامن البالغ طوله نحو ثلاثين كيلومترا بمحاذاة الحدود القديمة ، وسياج آخر في القسم الجنوبي من رفح صادرت السلطات العسكرية بموجبه ٢٦ ألف دونم ، ثم السياج الاخير الذي تم تحت ستاره تهجير آلاف العرب ومصادرة أربعين ألف دونم . وقد منعت الرقابة العسكرية نشر الانباء حول هذه الاجراءات الى أن وصلت الى الصليب الاحمر الدولي ، وحينها أعلنت الحكومة الاسرائيلية أنها لم تكن على علم باجراءات التسييج والمصادرة والتهجير ، وأسفرت التحقيقات التي اجرتها الحكومة على توبيخ ونقل بعض الضباط* . وهناك حدث آخر لا يقل أهمية عن الحدث السابق ويتعلق بالاراضي المحتلة بعد سنة ١٩٤٨، وهو اقدام السلطات الاسرائيلية اثر الاحتلال مباشرة على اخلاء قريتي كفر برعم واقرت الواقعتين على الحدود الفلسطينية اللبنانية واجبار سكانهما من العرب المسيحيين على ترك أراضيهم بالقوة واعتبار القريتين من ضمن مناطق الامن التي لا يجوز لاصحابها العرب العودة اليها . وعلى الرغم من الضجة الكبرى التي أعقبت هذه العملية ، وعلى الرغم من استمرار نضال الاهالي للعودة منذ أوائل الخمسينات حتى هذه الايام ، وعلى الرغم من تدخل سلطات دينية مسيحية على أعلى مستوى واتصال بعض هذه السلطات بكبار الحاخامين في نيويورك ، وعلى الرغم من استمرار استغلال فئات من المعارضة الاسرائيلية لهذه القضية ، فان الحكومة الاسرائيلية لم تتزحزح قيد شعرة عن موقفها المتصلب بل انها لم تصغ الى قرار محكمة العدل العليا التي أصدرت في ٣١ — ٧ — ١٩٥١ بناء على شكوى قدمها أهالي اقرت قرارا ينص على « أنه لا يوجد أي عائق قانوني لاعادة المشتكين الى قريتهم » . كما أصدرت في أول أيلول ١٩٥٣ قرارا مماثلا بالنسبة لاهالي قرية كفر برعم . ومنذ ذلك التاريخ رفضت سلطات الامن تنفيذ هذين القرارين وأعلنت اراضي القريتين «مناطق امن» ونسفتهما** . وحتى اليوم تصر سلطات الامن والحكومة والصحافة الاسرائيلية على ضرورة الوقوف في وجه أية محاولات يقوم بها العرب الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية من أجل العودة . وتشير جميع ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية الى هذا الاتجاه ، ويكفي أن نقتطف التعليق التالي لحاييم بارليف حول هذه المسألة :

« قبل كل شيء هناك قضية أمنية . توجد أهمية كبرى لعدد قرى الاقليات مع الحدود اللبنانية ، ويجب عدم زيادة هذا العدد . وبالاضافة الى الناحية الامنية هناك قضية أخرى تتعلق بسكان أبعدوا هم أيضا عن قراهم مثل أهالي كفر برعم أثناء حرب ٤٨ . ان هذا الوضع يشكل مأساة بالنسبة لهؤلاء ، وقضية صعبة ومستعصية بالنسبة لدولة اسرائيل . فاذا ما قمنا باعادة أهالي كفر برعم الان فاننا نكون قد سجلنا سابقة . وهناك قرى أخرى لا أعرف بالضبط عددها أبعد أهاليها . فماذا نقول لهم ؟ هل نقول لهم اننا

---

* من مقال للسيد محمد ابو عزة بعنوان « الاستراتيجية الصهيونية وعرب الارض المحتلة » ، جريدة **البعث** السورية ، ١٩٧٣/٢/١١ ، ويسند كاتب المقال معلوماته الى **هآرتس** الاسرائيلية (١٩٧٢/٥/١٨) . راجع ايضا نشرة م. د. ف. ١٩٧٢/٧/١٦ .

** أجلي سكان اقرت في ١٩٤٨/١١/١٥ وسكان كفر برعم في ١٩٤٩/١١/١٥ ، ونسفت القريتان بعد ذلك . من أجل تفصيلات وافية عن هذه القضية راجع نشرة م. د. ف ١٩٧٢/٧/١٦ .